

اتهمه بتكريس الطائفية وإخفاء وثيقة تثبت ملكية «الجعفرية» لمقبرة السادة

محفوظ: وزير العدل يرفض لقاءنا منذ العام 2004

■ الوسط - محرر الشؤون المحلية

□ أكد نائب رئيس المجلس البلدي للمحافظة الوسطى عباس محفوظ أن «وزير العدل والشؤون الإسلامية ومستشاري الوزارة يتجاهلون طلبات الأهالي بلقاءهم منذ العام 2004، كما أنه يقوم بممارسات تستهدف التمييز الطائفي بوضوح»، مشيراً إلى أن «الأهالي سلموا الوزير وثيقة تثبت أن مقبرة السادة تعود ملكيتها إلى الأوقاف الجعفرية وأن مسماها مقبرة السادة وليس أي اسم آخر».

وأوضح محفوظ أن «القضية التي رفعت هي ضد بلدية الوسطى وليس المجلس البلدي والتي جاءت بسبب تنظيف البلدية للمقبرة، كما إنني لم أتردد أثناء عملية التنظيف كما ادعت الأوقاف السنية»، وتابع «إذا كانت المقبرة تتبع الأوقاف السنية بحسب دعواهم، فكيف سمحت لهم أنفسهم بتحويلها إلى محل إلقاء القاذورات والنفايات؟ وهل قدسية المقابر تحفظ بهذه الكيفية؟ ومتى أصبح تنظيف المقابر اعتداءً؟»، وأشار إلى أن «جميع الأدلة والوثائق القديمة تثبت أن هذه المقبرة قائمة منذ مئات السنين وسلمت هذه الوثائق لوزارة العدل والوزير الحالي والسابق ومدعمة بصور لقيور المقبرة المنحوتة في المرتفعات (...) والمقابر المنحوتة في البحرين قام بتحنتها الشيخ أحمد الكوري وهو من سكنة قرية الكورة وذلك قبل مئات السنين وقيورها خير شاهد على أنها تتبع الأوقاف الجعفرية وذلك من طريقة دفن الموتى التي تبين أنهم دفنوا وفق المذهب الجعفري».

وتحدي محفوظ وزير العدل بأن «يعلن عن أي وثيقة تثبت أن المقبرة لا تعود ملكيتها إلى الأوقاف



عباس محفوظ

تقع فتنة طائفية لو لا المساعي التي بذلت لاحتواء الموقف إزاء تصرف الأوقاف السنية برفع قضية في المحكمة على الأهالي الذين يقومون بالحفاظ على قبور عوائلهم».

واعتبر محفوظ أن «هذه المواقف هي جزء من عمل طائفي منظم يمارسه الوزير والوزارة ضدنا، وما تهرب الوزارة من لقاء الأهالي لإختر دليل على ذلك، كما أن إدارة الأوقاف السنية أعلنت سابقاً أنها مقبرة للمسلمين ولا ضير بمن يقوم بإدارتها»، واستدرك «فلو كان منطقتهم صحيحاً فلماذا رفعوا الدعوى على تنظيف المقبرة وليس استعمالها؟، وهذا دليل

آخر على زيف الدعوى، كما أن هناك ادعاء بتسجيل المقبرة للأوقاف السنية بموافقة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية»، وتابع «وطلبنا من المجلس الأعلى توضيح موقفه إلا أنه لم يرد علينا، كما إننا اجتمعنا مع الكثير من أعضاء المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الذين نقوا نقياً قاطعاً بأن مسألة مقبرة السادة نوقشت في المجلس»، وخاطب وزير العدل قائلاً للعلم فإن ما به الأوقاف السنية ليست هذه المقبرة بل قطعتي أرض خصصت من قبل وزارة الإسكان بعد إنشاء مدينة عيسى لتكون إحداهما مقبرة للطائفة الشيعية والأخرى للطائفة السنية، ونظراً لعدم استخدامهما لعقود قامت وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع الأهالي ووزارة الشؤون الإسلامية بالإضافة إلى دائرتي الأوقاف السنية والجعفرية بتحويلهما إلى مدرسة توبلي الابتدائية للبنات (...) كما إن قطعة الأرض التي تدعى الأوقاف السنية أنها مسجلة باسمهم هي مدرسة الآن وسجلت بموافقتهم وجميع المراسلات موجودة لدينا بما في ذلك الرسالة التي أرسلت إلى الأوقاف السنية بأنهم تسلموا خطأ شهادة مسح لمقبرة السادة ورفضوا تسليمها».

وشدد محفوظ على أن «إصرار وزير على تحدي الأهالي وتحدي الواقع والعمل على تكريس الاستيلاء على متعلقات الطائفة الجعفرية ما هو إلا تمييز طائفي رسمي من وزارة العدل»، وسأل «إلى أين يجرنا وزير العدل والشؤون الإسلامية؟، وهل يسعى الوزير للتصرف بمفرده؟».

«العدل»: دعوى «مقبرة السادة»

تتعلق بالأوقاف السنية وليس بالوزارة

■ المنامة - وزارة العدل

□ أصدرت وزارة العدل والشؤون الإسلامية تعليقاً على ما نسب إليها أمس من تصريح في «الوسط» عن «مقبرة السادة»، بينت فيه أن الخبر «عار عن الصحة وغير صحيح على إطلاقه»، مشيرة إلى أنها «تستغرب تعمد الصحفية الخلط بين الأوقاف السنية ووزارة العدل والشؤون الإسلامية بشأن موضوع مقبرة السادة».

وأضافت الوزارة «أن ادعاء قيام الوزارة برفع دعوى قضائية بشأن مقبرة السادة هو أمر غير صحيح، إذ تعود هذه الدعوى للأوقاف السنية. كما تأسف الوزارة لما تم استعماله من عبارات تمثل خروجاً عن أدب المهنة وتناقض ميثاق الشرف الصحافي ضد الطائفية، وكذلك في استحضار تصريحات وصور نشرت قبل أشهر وتم الرد عليها في حينها».

وتابعت «في حين تروا وزارة العدل والشؤون الإسلامية أن يتم الزج بها في أية مسألة لا تخدم وحدة المسلمين أو تمس توأدهم ووحدتهم، فإنها تهيب بالجميع الالتزام بالأمانة الصحافية والتحرري المسئول عن المعلومة وفي نقلها. وتؤكد الوزارة أن الواقع شاهد وساطع وأكبر من أية محاولة تهدف إلى تزييفه أو تحريفه، وأنها لن تالوا جهداً في ممارسة دورها برعاية ودعم مكانة ودور الأوقافين».

الديري: وزير العدل يحاول تقليص عدد المآتم والمساجد



الشيخ حمزة الديري

يقولون وهي مقدمة لمصادرة الكثير من الأراضي الوقفية التابعة لإدارة الأوقاف الجعفرية والتي لم يتم تسجيلها وإذا كان الأمر خلاف ذلك فليقتضه وزير العدل بإقناعنا بأن الأمر تنظيمياً بتقديم المبررات الواقعية».

من جهته اعتبر النائب عبدالحسين المتغوي أن «القرار غير مجدي وغير مبرر وسيؤدي إلى شرح اجتماعي فمن الأولى أن ينظر إلى المصلحة، كما أن التوجه العام يؤكد أن هذا القرار لا ترتجى منه أي مصلحة وهو مخالف للشرع وفي الأخير هناك جهات حكومية تعطي رخص البناء لأي جهة بما فيها المواطنين، وليس من المبرر زيادة الروتين».

□ هاجم النائب الشيخ حمزة الديري وزير العدل والشؤون الإسلامية، متهماً إياه بمحاولة تقليص المساجد والمآتم التي تعود إلى الطائفة الشيعية من خلال وضع القيود والعراقيل أمام إعطاء التراخيص لها من خلال اشتراط موافقة على بناء أي مسجد أو مآتم، ونوه إلى أن «أي مبرر للقرار لا يمكن القبول به وخصوصاً أن هناك جهات تنظيمية أخرى كانت تعطي رخص البناء وهي وزارة شؤون البلديات والزراعة»، وتابع «وإذا ضمننا قرار الوزارة بأن مقبرة السادة هي من مختصات إدارة الأوقاف السنية فهنا تتضح الصورة أكثر، وأول الغيث قطرة كما

فيروز: وزير العدل يمارس التمييز في التوظيف



جلال فيروز

□ اتهم النائب جلال فيروز وزير العدل والشؤون الإسلامية بممارسة التمييز، مشيراً إلى أن «هناك تمييزاً وتحيزاً واضحاً في الهيكل الوظيفي لوزارة العدل والشؤون الإسلامية، كما أن ذلك التمييز واضح وجلي في مسألة دعم الفعاليات ولا يمكن أن ينكر الوزير وذلك والإكثار عليه الرد وعدم رده يعني بما لا يقبل الشك أن تلك الأمور صحيحة»، وبين أن «الواقع يثبت ذلك بوضوح تام لا يمكن التشكيك به».

وقال فيروز أن «وزير العدل لا يملك مبرر واضح ومقنع بشأن قرار ربط إنشاء وترميم المساجد والمآتم بموافقة، بعد أن كانت إدارتا الأوقاف الجعفرية والسنية تنظمان الأمر بالتعاون مع وزارة شؤون البلديات والزراعة»، وأوضح أن «وثيقة سلمت قبل سنة ونصف السنة إلى وزير العدل خلال لقائه بوفد من أهالي ووجهاء توبلي بالإضافة إلى نائب المنطقة وبلديتها تثبت أن مسمى المقبرة هو مقبرة السادة»، وتابع «كما نكر الوزير خلال اللقاء أن المسألة واضحة بأن هذه المقبرة هي مقبرة السادة، ونكر في الاجتماع لعله خطأ تسميتها إلى الأوقاف السنية»، ونوه «وأكداً أن الحقيقة كما يعرف القاضي والداني أنها مقبرة السادة وهي تحوي على قبور لمئات من سادة توبلي والكورة».

المتغوي لوزير الإسكان: اكشف حقيقة

المدينة الشمالية حتى وإن كانت مرة

■ الوسط - علي الموسوي

□ طالب نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب عبد الحسين المتغوي وزير الإسكان الشيخ إبراهيم

بن خليفة آل خليفة، طالبه بالخروج للرأي العام وكشف حقيقة الغموض الذي يلف مشروع المدينة الشمالية. وقال المتغوي في حديثه لـ «الوسط»: «أتمنى أن يصرح وزير الإسكان بشأن المدينة

المدينة الشمالية، حتى وإن كانت التصريحات مرة، أو فيها من المغالطات، فنحن نطالب بالشفافية في كل الأمور»، مؤكداً أن هذه التصريحات ستوقف كل ما يقال عن المدينة الشمالية، إذ على الأقل يتضح للمواطنين ماذا

يجري بالمشروع الذي علقوا عليه آمالهم. وأشار المتغوي إلى أنه «على الرغم من كل التصريحات التي خرجت من الحكومة، ولقائنا مع رئيس الوزراء، إلا أنه حتى الآن لا يوجد أي إستراتيجية واضحة، أو موازنة معلومة لمشروع المدينة الشمالية». وأكد نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب أن رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة وعدّ بإيجاد مصادر تمويل لبناء المدينة الشمالية، وأنه مازال يتابع الموضوع، حتى أن مجلس الوزراء ناقش الموضوع في جلسته التي أعقبت لقاء رئيس الوزراء، وتشكلت لجنة وزارية لمتابعة الموضوع. واستغرب المتغوي من عدم وجود أي رد من قبل وزارة الإسكان بشأن لجنة التحقيق التي أقرت في جلسة النواب السابقة، مضيفاً «يبدو أنهم مطمئنين تماماً من موقفهم، وأنهم جاهزين للرد على ما تتوجه به لجنة التحقيق».

وأفاد المتغوي أن لجنة التحقيق ستوجه أسئلتها لوزارة الإسكان بالدرجة الأولى والأخيرة، لأنها هي المعنية بتنفيذ المشروع، إذ إن أهم الأسئلة ستتركز في موازنة المشروع، والمساحة الحقيقية له، منوهاً إلى وجود شكوك بشأن بيع الكثير من الأراضي. وعن أسماء أعضاء لجنة التحقيق أفاد النائب الوفاقي المتغوي أنه لحد الآن لم تحدد الأسماء، إلا أن جميع الكتل النيابية متفقة على موضوع لجنة التحقيق، ومشاركة لوفد التعسف الذي يلحق بالمشروع. وبين المتغوي أن الكتلة النيابية التي تتقدم بطلب لجنة التحقيق يكون لها النصيب الأسد في عدد الأعضاء، متمنياً أن يكون أحد أعضاء اللجنة، باعتبار أن المشروع يقع ضمن محافظة الشمالية بشكل عام، وبشكل خاص في دائرته الخالفة.